خاتمـــــة

إن موضوع علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية كما سبق أن تطرقنا تناولناه من جانبين:

الجانب الأول في توضيح العلاقة بينهما من خلال تحديد علاقة كليهما بمنظمة الأمم المتحدة وتحديد العلاقة بينهما من خلال حفظ السلم والأمن الدوليين وقمع الانتهاكات الخطيرة التي تمس القانون الدولي الإنساني، والجانب الثاني تعرضنا فيه لصلاحيات مجلس الأمن اتجاه المحكمة الجنائية الدولية والمتمثلة في سلطتي الإحالة والإرجاء.

فبالنسبة للجانب الأول تناولنا مهام كليهما في تحقيق السلم والأمن الدوليين ومدى تطبيق ذلك على أرض الواقع وتجسيد القرارات والقوانين وإخراجها للنور فتبين أن تلك المهمة الموكلة إليهما ما هي إلا حبر على ورق وما نشهده اليوم وفي الوقت الحالي لخير دليل، وبصورة أخرى قرارات مجلس الأمن وقوانين المحكمة الجنائية الدولية لم تطبق إلا على دول العالم الثالث وكأنها وحدها المخاطبة بقواعد القانون الدولي.

والجانب الثاني تناولنا فيه سلطتي الإحالة والإرجاء كآلية في يد مجلس المن للتدخل في عمل ونشاط المحكمة وكان هذا محور بحثنا حول مدى تأثيره على ممارسات عمل المحكمة فتوصلنا من خلال دراستنا لعدة نتائج منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي:

أولا_ النتائج الايجابية:

أن دور مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يعتبر خطوة هامة قامت بها الأمم المتحدة من خلال متابعة المجلس لتطورات الساحة الدولية وتدخله لفظ النزاعات وتجريم الانتهاكات وتقنينها من قبل المحكمة الجنائية الدولية ومعاقبة المسؤولين عنها.

تعاون مجلس الأمن مع المحكمة من خلال لفت انتباهها لما يحدث على الساحة الدولية من خلال سلطة الإحالة الممنوحة لمجلس الأمن .

ثانيا النتائج السلبية:

- البنية التكوينية لمجلس الأمن وعدد أعضائه لا تمت والهدف المرجو منه بصلة من خلال الهيمنة الواضحة من قبل الدول الدائمة العضوية.
- حق الفيتو أو النقض الأداة التي طالما أسيء استعمالها من قبل أعضاء المجلس في قضايا تخدم مصالحهم فقط.
- إطلاق سلطات المجلس في تعاملاته مع المحكمة مما أدى الوصول إلى شل عمل المحكمة المتمثل في سلطته الإرجاء متى أراد المجلس ذلك.

الاقتراحات:

- إعادة النظر في دستور منظمة الأمم المتحدة ككل من خلال تعديل ميثاقها وإفشاء مبدأ المساواة الحقيقي بين الدول وليس كما نراه ألان.
- تعديل مجلس الأمن وقوانين عضويته وإجراءات التصويت فيه على أساس المساواة
- إيجاد آلية جديدة تمكن من محاسبة منتهكي القانون الدولي الإنساني بمن فيهم الدول الكبرى، كانفراد المحكمة الجنائية الدولية بإحالة الجرائم الدولية أو منحها للجمعية العامة مثلا.
- إلغاء سلطة مجلس الأمن في إرجاء عمل المحكمة الجنائية الدولية أو ضبطها بشروط وقواعد تجعلها تخدم العدالة الجنائية الدولية ولا تعرقلها.